

# الفصل الثالث

## الضبط الاجتماعي والقانون

سبق أن ذكرنا أنه لا يمكن فهم القانون بمعزل عن غيره من الظواهر الاجتماعية كما أنه لا يمكن فهمه إلا في إطار العملية التاريخية التي يمر بها المجتمع الإنساني وليس من الصعب علينا أن ندرك أن القانون المكتوب كما نعرفه الآن في المجتمعات المتقدمة ليس هو الشكل الذي يحكم العلاقات الإنسانية في مختلف مجالات النشاط الإنساني في كل المجتمعات المعاصرة فما زالت هناك مجتمعات لا وجود للقانون بشكله المعروف لدينا فيها . كما أنه لا يوجد في مثل هذه المجتمعات أجهزة متخصصة في التشريع أو القضاء أو الشرطة . ( مثل الكثير من المجتمعات القبلية في أفريقيا ) كما أن عهد المجتمعات البشرية بالقانون المكتوب قصير جدا بالقياس إلى عمر المجتمع الإنساني .

ولكن المجتمع الإنساني قد عرف منذ بداية تكوينه أنماطا مختلفة من تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أعضائه ووضع قواعد مختلفة للسلوك في كافة أنواع المواقف كما أنه وضع أيضا جزاءات للخروج على هذه القواعد والمعايير (١) .

والواقع أن القانون ليس سوى وسيلة من وسائل تنظيم العلاقات الاجتماعية في مختلف جوانب النشاط الإنساني ولكنه يختلف عن غيره من الوسائل في أنه يتخذ شكلا رسميا محددًا وتقوم بوضعه هيئة رسمية كما تشرف على تطبيقه وتنفيذه هيئات متخصصة . والصلة بين القانون وغيره من وسائل تنظيم العلاقات الاجتماعية صلة وثيقة فالقانون من جهة قد نشأ من هذه الوسائل ( كالعرف والأخلاق والتقاليد والدين ) وهو من جهة أخرى يعبر عنها ويتغير ويتعدل لكي يتلاءم مع ما يطرأ عليها من تغيرات . وهذه

---

(١) انظر : السيد بدوي . القانون والجريمة والعقوبة في التفكير الاجتماعي الفرنسي

الوسائل جميعا بما فيها القانون تتعدل وتتغير استجابة لما يحدث في المجتمع ذاته من تغير وتحول ثقافى أو اقتصادى أو سياسى لذلك فانه يلزمنا لكى نفهم الأساس الاجتماعى للقانون أن نبدأ أولا بشرح لأساليب تنظيم العلاقات الاجتماعية في المجتمع الانسانى لكى نحدد وضع القانون بينها ولكى نفهم المبادئ العامة التى تحكم هذه الوسائل جميعا في تائها بالمجتمع .  
وهذه الأساليب التنظيمية للعلاقات الاجتماعية هي ما اصطلح علماء الاجتماع على تسميتها بالضبط الاجتماعى .

### تعريف الضبط الاجتماعى Social Control :

ان مفهوم الضبط الاجتماعى من أكثر المفهومات استخداما في علم الاجتماع الحديث منذ أن ظهر في العقد الأخير من القرن التاسع عشر في كتابات عالم الاجتماع الأمريكى ادوارد روس Ross وخاصة كتابه المعنون « الضبط الاجتماعى » Social control (١) ولكن يجب أن نقرر أن موضوع الضبط الاجتماعى ذاته قديم قدم الفكر الانسانى فقد عالجه المفكرون والفلاسفة في كتاباتهم منذ زمن بعيد جدا تحت مسميات مختلفة فقد تناوله أفلاطون مثلا في مؤلفه « الجمهورية » ( سنة ٣٦٩ «ق.م» ) كما تناوله ابن خلدون في مقدمته في القرن الرابع عشر الميلادى(٢) كذلك تناوله فلاسفة العقد الاجتماعى دن أمثال توماس هوبز ( ١٥٨٨ - ١٦٧٩ ) وجان جاك روسو ( ١٧١٢ - ١٧٧٨ ) وجون لوك ( ١٦٣٢ - ١٧١٤ ) ولم تخل مؤلفات رواد علم الاجتماع من تناول لهذا الموضوع فقد عالجه أوجيست كونت وهربير سبنسر واميل دوركايم وماكس ميير ولستر وارد وكارل ماركس ، بل اننا نستطيع القول دون أن يجانبنا الصواب أن موضوع الضبط الاجتماعى هو المحور الأساسى الذى يدور حوله علم الاجتماع الأكاديمى الغربى منذ نشأته ويذهب البعض الى ما هو أبعد من ذلك حيث يرون أن علم الاجتماع الغربى بأسره ليس سوى وسيلة من

(١) Ross, E. Social Control : A Survey of the Foundations of Order (New York : American Book Co, 1901).

(٢) حسن الساعاتى : علم الاجتماع الثانوى مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٨ ص ٢٤ .

وسائل الضبط الاجتماعي ( أوسيبوف في كتابه قضايا علم الاجتماع ) (١) وسوف يتضح لنا ذلك بعد معالجتنا لدلوات هذا المفهوم والأساليب الضبط الاجتماعي المختلفة .

وهناك تعريفات مختلفة للضبط الاجتماعي ولكنها تتفق في تركيزها على أنه نوع ما من الضغط الذي تمارسه المجموعة أو المجتمع على أفراده من أجل المحافظة على استقرار النظام في المجتمع وفيما يلي نماذج لهذه التعريفات :

يعرف أدوار روس Ross الضبط الاجتماعي بأنه « التسلط الاجتماعي المتعمد على الفرد الذي يهدف الى تحقيق وظيفة ما في حياة المجتمع » ، وذكر من بين وسائل الضبط الاجتماعي الرأي العام والقانون والمعتقدات والتعليم والدين والطقوس ورأى أن القانون من أهم هذه الأساليب كما ميز بين نوعين من أساليب الضبط الاجتماعي وهما الأساليب المباشرة أو الصريحة والأساليب غير المباشرة أو الضمنية (٢) .

ويعرف جورج جورفيتش الضبط الاجتماعي بأنه « مجموع النماذج الثقافية والرموز الجمعية والمعاني الروحية المشتركة والقيم والأفكار والمثل وكذلك الأعمال والعمليات المتصلة بها مباشرة والتي يستأبح بها المجتمع والمجموعة وكل فرد أن يقضى على الصراع والضيق الحادتين في داخله عن طريق اتزان مؤقت وأن تتخذ خطوات نحو جهود مبتكرة ذات آثار فعالة » (٢) ويعرفه تشارلز كولي بأنه « ضبط المجتمع لنفسه الذي يتم من خلال عملة التنظيم والخلق وليس بواسطة فرد أو أفراد معزولين » (٤) .

(١) أوسيبوف . قضايا علم الاجتماع . ترجمة سمير نعيم ومبرج أحمد . دار المعارف

Ross, E. Social Control (New York. American Books Company, 1901).

G. Gurvitch. «Social Control» in G. Gurvitch and c. Moore. Twentieth Century Sociology (New York philosophical library, 1945). (٣)

Cooley, C Social Organisation (New York, 1909). (٤)

وعرفه بول لاندز بأنه « سلسلة من العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسئولا تجاه المجتمع وتقييم التنظيم الاجتماعى وتبقى عليه وتتشكل من خلالها شخصية الفرد عن طريق تطبيعه اجتماعيا وتؤدى الى تحقيق نظام اجتماعى أكمل لأنه ليس من الممكن قيام مجتمع منظم ولا خلق شخصية متكاملة دون وجود مجموعة من القيم الملزمة » (١) .

ويعرف جوزيف روسك Joseph Roucek الضبط الاجتماعى بأنه « لفظ عام يشير الى تلك العمليات التي يتم بمقتضاها تعليم الأفراد تيمما وأساليب معينة أو استمالتهم اليها أو اكراههم على الانصياع لها سواء كانت هذه العمليات تتم وفق خطة مرسومة وواعية أم تتم بشكل تلقائى » .

ويحدث الضبط الاجتماعى عندما تحدد مجموعة ما سلوك مجموعة أخرى وعندما تتحكم المجموعة فى سلوك أعضائها أو عندما يؤثر الأفراد على استجابات غيرهم ، وعلى ذلك فان الضبط الاجتماعى حدث على ثلاث مستويات :

- ١ - ضبط من المجموعة على مجموعة أخرى .
- ٢ - ضبط من المجموعة على أعضائها .
- ٣ - ضبط من أفراد على زملائهم .

وبعبارة أخرى يحدث الضبط الاجتماعى حين يستمال الفرد أو يكره على التصرف طبقا لرغبات الآخرين بغض النظر عما اذا كان هذا التصرف متفقا مع رغباته الشخصية أم لا (٢) .

ويعرف روسكو باوند الضبط الاجتماعى بأنه « الضنط الواقع على كل

---

P. Landis, Social Control : Social Organisation and (١) Disorganisation in Process (Philadelphia J. B. Lippincott Co. 1939).

J. Roucek. Social Control. (London, Van Nestrand (٢) (1962). p.3.

غرد من بقية أعضاء المجتمع لالزامه بالقيام بواجبه نحو المجتمع ولردعه عن السلوك غير الاجتماعي أو السلوك الذى لا يتفق وقواعد النظام فى المجتمع (١) .

ويعرفه بيتر برجر Berger فى كتابه Sociology بأنه « لفظ يشير الى مختلف الأساليب التى يستخدمها المجتمع لاجبار أفراده المتمردى على العودة الى الانصياع لمعايير المجتمع » . ويرى أنه « لا يمكن لى مجتمع أن يستمر فى البقاء دون ضبط اجتماعى » .  
ويورد الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى هذا التعريف الشامل للضبط الاجتماعى :

« يمكن تعريف الضبط الاجتماعى فى النهاية بأنه استخدام البدنية أو الوسائل الرمزية لفرض أو أعمال القواعد أو الأفعال المقررة . ويكون الفرص بالاجبار والقهر ، أما الاعمال فيكون بالايحاء والتشجيع والثناء وغير ذلك من الوسائل .

وقد يتضمن الضبط الاجتماعى سيطرة مجموعة على أخرى أو مجموعة على أعضائها أو سيطرة أفراد على أفراد آخرين سيطرة توجه الأفكار والسلوك الهجته التى تراها الهيئة المسيطرة أو الأفراد المسيطرون .  
ولعل أقوى هيئة ذات سيطرة قوية وواسعة النطاق فى عصرنا هذا هى الدولة» (٢) .

### الضبط الاجتماعى والضبط الذاتى :

يميز علماء الاجتماع بين الضبط الاجتماعى والضبط الذاتى ، فالضبط الاجتماعى يحدث حين تحدد مجموعة ما سلوك مجموعة أخرى أو حين تتحكم

(١) R. Pound. Social Control Through law (New Haven : Yale University Press, 1942).

(٢) حسن الساعاتى . علم الاجتماع انسانوى ( القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ) :

المجموعة في سلوك أعضائها وعلى هذا فإنه لا يوجد أى شخص لا يقع تحت  
تأثير الضبط الاجتماعى .

أما الضبط الذاتى فهو القوة التى يمارسها الفرد على نفسه من أجل أن  
يجعل سلوكه متفقا مع معيار خاص به . ومن الواضح أنه لا يمكن الفصل  
بين الضبط الاجتماعى والضبط الذاتى فأى معيار يوجد لدى شخص ما لا يأتى  
من فراغ ولكنه يستمد أصلا من المعايير الاجتماعية السائدة في مجموعته من  
خلال عملية التطبيع الاجتماعى .

ولا يمكن ان نتصور حالة ينفصل فيها الضبط الذاتى عن الضبط الاجتماعى  
الا فى تلك الجوانب القليلة جدا والقريبة من السلوك البيولوجى مثل النوم (١) .

### التمييز بين الضبط الاجتماعى والزعامة :

حينما يحاول شخص ما أن يتحكم في سلوك الآخرين فإنه في هذه الحالة  
يمارس زعامة وليس ضبطا اجتماعيا ولكن من يجمع من حوله مجموعة من  
الأتباع يشتركون معه في محاولة التأثير على سلوك مجموعة أكبر فإنه يعتبر  
في هذه الحالة وسيطا للضبط الاجتماعى .

فمثلا حين تخرج مجموعة من الأصدقاء سويا في رحلة ما يحاول واحد  
منهم أن يستميلهم لأداء سلوك معين ويكرر هذه المحاولات في مواقف مختلفة  
فإنه في هذه الحالة يمارس الزعامة أو القيادة وينجح فيها اذا حظى باستجابات  
إيجابية من الآخرين ولكنه لا يكون ممرسا للضبط الاجتماعى .

ولكن اذا تكونت مجموعة بهدف سياسى ( حزب مثلا أو تنظيم سياسى )  
وكان لها قائد أو زعيم التفت حوله أعضاء المجموعة ثم أخذت هذه المجموعة  
بأسرها تنشر مبادئها أو أفكارها السياسية وحاولت أن تصل الى التأثير على  
مجموعات أخرى أو السيطرة عليها أو الوصول الى السلطة فأننا في هذه  
الحالة نكون بصدر عملية ضبط اجتماعى تحاول مجموعة ما أن تستميل أو

فكرة مجموعة أو مجموعات أخرى على التصرف وفقا لرغباتها أو الانصياع لمعاييرها .

وفي هذه الحالة يكون قائد هذه المجموعة أو زعيمها وسيطا للضبط الاجتماعي حيث تقدمه المجموعة التي ينتمي إليها بوصفه مثلا يحتذى به وتمجد فيه وتحاول أن تستخدمه هو نفسه كأداة أو وسيلة لاستمالة الآخرين(١) .

### أبعاد الضبط الاجتماعي :

يمكننا أن نلاحظ من التعريفات المختلفة التي قدمها علماء الاجتماع للضبط الاجتماعي أن كلا منها قد ركز على جانب أو بعد معين من جوانب الضبط الاجتماعي ويمكننا أن نجمل هذه الأبعاد فيما يلي :

- ١ - قوة ما تمارس الضبط وهذه القوة قد تكون المجتمع ككل أو مجموعة ما من الأفراد .
- ٢ - أفراد أو مجموعات هم موضوع الضبط أو الموجهة اليهم عملية الضبط .
- ٣ - مجموعة قيم ومعايير تهدف القوة التي تمارس الضبط على غيرها أن نؤكدها وتعمل على تثبيتها واستمراريتها .
- ٤ - أهداف عامة تقصد القوة ملنى تمارس الضبط تحقيقها ، وهذه الأهداف قد تكون أهدافا اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو دينية أو خليط منها سوية .
- ٥ - أساليب تتبع لتحقيق عملية الضبط مثل العنف أو استخدام القوة أو وسائل الاستمالة مثل الدعاية أو التأثير على الرأي العام أو نشر أيديولوجية معينة أو سن قوانين وإنشاء أجهزة للعمل على تنفيذها . الخ .

## أغراض الضبط الاجتماعي :

يميز جوزيف روسك بين ثلاثة أغراض للضبط الاجتماعي و

١ - أغراض استغلالية Exploitative وفي هذه الحالة يهدف الضبط الاجتماعي الى تحقيق مصلحة خاصة لمجموعة ما بطريقة مباشرة ويضرب روسك لذلك مثلا بما تلجأ اليه الشركات الصناعية من أساليب دعائية واعلانية من أجل استمالة الناس والضغط عليهم لشراء منتجاتها .

٢ - أغراض تنظيمية Regulatory تعتمد على الرغبة في المحافظة على السلوك التقليدي المعتاد ومحاولة عدم المساس أو احداث أى تغيير فيه .

٣ - أغراض ابداعية أو بناءة تهدف الى تحقيق تغير اجتماعى ما تعتقد القوة الممارسة للضبط أنه مفيد أو بناء .

ويرى كمبل يونج Young في كتابه « علم الاجتماع » أن أهداف الضبط الاجتماعي الأساسية تتلخص في تحقيق الانصياع لمعايير الجماعة وضمن تماسكها واستمراريتها . ويتفق كثير من علماء الاجتماع مع يونج في تحديدهم لهذه الاهداف للضبط الاجتماعي وقد سبق أن أشرنا الى آراء بعض العلماء في أهداف الضبط الاجتماعي عند تقديمنا لتعريفات الضبط الاجتماعي (١) .

### تعليق عام على مفهوم الضبط الاجتماعي وآراء علم الاجتماع فيه :

بما أن موضوع الضبط الاجتماعي يمثل الخلفية الفكرية التى يعالج علماء الاجتماع موضوع القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية على ضوءها فاننا نرى لزاما علينا ان نتوقف هنا قليلا لنتناول مفهوم الضبط الاجتماعي في كتابات علماء الاجتماع الغربيين بالتفصيل والنقد حتى نستطيع بعد ذلك ان نتفهم حقيقة موقفهم عند معالجة موضوع القانون ومدى علمية الأسس التى يعتمدون عليها في تحليلهم لهذه الظاهرة موضوع دراستنا .

لو أننا تأملنا مختلف التعريفات التى قدمها علماء الاجتماع للضبط

(1) K. Young. Sociology (Cincinnati, American Book Co., 1942) p. 894.

الاجتماعى ولاهدافه وجدنا بها صفتين أساسيتين .

**أولهما :** ان الضبط لا غنى عنه لاستقرار المجتمع وتماسكه واستمرارية بقائه .

**وثانيهما :** تأكيد على فكرة انلظام وضرورة تصياع افراد المجتمع لما يتطلبه المجتمع من سلوك ومعايير من أجل الحفاظ على النظام فيه .

ولا يجب ان تمر علينا هاتان الصفتان دون أن تثير في أذهاننا العديد من الأسئلة اعتمادا على خبرتنا العادية بالمجتمع وما حصلناه من معرفة تاريخية بطبيعة تكوين المجتمعات البشرية وما نعلمه عن العلاقة بين النظريات الاجتماعية من جهة وبين الايديولوجية التى تعكسها هذه النظريات من جهة أخرى .

أول هذه الأسئلة هو : ترى أى مجتمع ذلك الذى يتحدثون عنه ؟ انهم يتحدثون عن المجتمع بشكل شديد العمومية والتجريد كما لو كان هناك نوع واحد فقط من المجتمعات عرفته البشرية ، ليس هذا فحسب ولكن كما لو كان هذا المجتمع أيضا هو المجتمع الأمثل . وبالطبع لا يفوتنا هنا أن نلاحظ أن هذا النموذج الأمثل من المجتمع الذى يتحدثون عنه هو المجتمع الذى يعيشون فيه أى المجتمع الغربى . ان الواقع المعاصر والتاريخ يدانا على خطأ مثل هذا الادعاء . فالمجتمع ليس شبيها عاما أو فكرة مجردة فقط ولكن هناك مجتمعات بعينها فى فترات تاريخية محددة ولها خصائص عن غيرها من المجتمعات . فالمجتمع البدائى القديم مثلا الذى لم يكن يعرف بعد تقسيم العمل على أسس أخرى غير السن والجنس مثلا والذى لم تكن وسائل الانتاج فيه تطورت بعد بحيث تسمح بأى تراكم للثروة لدى فرد أو أفراد معينين وبالتالي لم يكن قد عرف بعد التقسيم لأفراده على أساس ملكية اثروة ، مثل هذا المجتمع البسيط لم يكن ينقسم الى مجموعات متنافرة أو عدائية أو متصاربة فى مصالحها وبالتالي فانه لم توجد فيه مجموعة تسعى الى السيطرة على مجموعة أخرى أو الى اكرائها على الالتزام بمعايير أو أساليب سلوكية ضد مصالحها وبالتالي فان لنا أن نتوقع أن الضبط الاجتماعى فى

هذه الحالة كان ضبطا عاما يمارسه المجتمع ككل على مختلف أفراده من اجل صالح الجموع . ولكن هذه الصورة من المجتمع قد اختلفت من البشرية منذ عهد بعيد ، أى منذ أن انقسم الناس فى المجتمع الى مجموعات بعضها يملك والبعض الآخر لا يملك شيئاً بل انه هو ذاته مملوكا للآخرين . وقد ظهرت هذه الصورة أول ما ظهرت فيما عرف بمجتمع العبيد . فى مثل هذا المجتمع كانت توجد مجموعة السادة وتمثل قلع عددية ومجموعة العبيد وتمثل الغالبية العظمى من أفراد المجتمع . وبالتالي فان عملية الضبط الاجتماعى ( أو استمالة أو تعليم أو اكراه مجموعة ما على التصرف وفقا لارادة مجموعة أخرى حتى ولو كان هذا التصرف ضد مصلحتها ) كانت تمارس بالدرجة الأولى من قبل السادة وكان العبيد هم موضوع هذا الضبط الاجتماعى ، وكان الهدف الأساسى من هذا الضبط هو تحقيق مصلحة السادة وفرض معاييرهم وتقييمهم على العبيد . ترى هل يمكننا هنا فى هذه الحالة بالذات أن نقول أن الضبط الاجتماعى يهدف الى تحقيق النظام الاجتماعى وتأكيد سيادة المجتمع مثلما قرر الدوارد روس أو انه يهدف الى تحقيق نظام اجتماعى أكمل كما قرر بول لاندر أو انه يهدف الى إجبار الأفراد المتمردين على العودة الى الانصياع لمعايير المجتمع كما يقرر برجر ؟ أم أن الضبط الاجتماعى فى مجتمع العبيد كان لا يهدف الى تحقيق أو تأكيد سيادة المجتمع ولكنه كان يهدف الى تأكيد واستمرارية سيادة اصحاب العبيد أو السادة ؟ وأى معايير يهدف الضبط الاجتماعى الى اعادة انصياع المتمردين لها هى معايير المجتمع بصفة عامة أم أنها مرة أخرى معايير السادة ؟ وأى مصالح يحققها الضبط الاجتماعى هنا هى مصالح المجتمع ككل بما فى ذلك العبيد أم أنها مصالح أصحاب العبيد ؟

ان ما يقال عن الضبط الاجتماعى بصفة عامة يمكن أيضا قوله على أحد أهم أساليبه - وهو موضوع دراستنا الأساسية فى هذا الكتاب - أى القانون . ان القانون كما يصوره علماء الاجتماع وكما سنرى فيما بعد وسيلة للحفاظ على رفاهية المجتمع واستمراريته ولكنه فى الواقع وعلى ضوء تحليلنا هذا لا يمكن

فهو الا بتحليل القوى الاجتماعية التي وضع هذا القانون من أجل حمايتها والمحافظة على مصالحها .

أما علماء الاجتماع الذين يتحدثون عن المجموعات الاجتماعية المختلفة التي تمارس احداها ضبطا على غيرها ( مثل روسك ) فانهم أيضا يتحدثون عن هذه المجموعات بصفة عامة ودون تحديد وحديثهم ينطبق على أى نوع من المجموعات سواء كانت مجموعات سن أو نوع أو جنس دون الاشارة الى المجموعات الأساسية في المجتمع .

ويكفى أن نعيد قراءة تعريف كولى للضبط الاجتماعى بأنه ضبط المجتمع لنفسه بنفسه . . الى آخره لكى ندرك هنا مدى التعميم أو التجهيل الذى يلجأ اليه علماء الاجتماع التقليديون . فالضبط الاجتماعى فى مجتمع الصبيد ليس ضبط المجتمع لنفسه ولكنه أساسا ضبط السادة للصبيد من خلال كافة أساليب التنشئة الاجتماعية وللقوانين والعادات والأعراف . . الخ . التى تمارس تأثيرها على كل من السادة والصبيد .

فاذا ما نظرنا الى أشكال المجتمع التالية على مجتمع والتى عرفتها البشرية مثل المجتمع الاعطاعى والمجتمع الرأسمالى لوجدنا نفس الشيء . . فى المجتمع الاعطاعى ينقسم المجتمع الى طبقتين أساسيتين هما طبقة أصحاب الأرض أو الاقطاعيين وطبقة الأجراء الزراعيين التى تعمل عندهم . . وفى المجتمع الرأسمالى ينقسم المجتمع الى طبقتين رئيسيتين هما طبقة أصحاب رؤوس الأموال او الرأسماليين وطبقة الأجراء الصناعيين الذين لا يملكون شيئا سوى قدرتهم على العمل ، وفى كلتا الحالتين تمارس الطبقة الأقوى اقتصاديا وبالتالي السيطرة سياسيا وذات السيادة اجتماعيا مختلف وسائل الضبط الاجتماعى على الطبقة الأضعف اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا . . ويتضح ذلك بشكل جلى من دراستنا لأى مجتمع رأسمالى حديث . فالسلطة السياسية والقانون وأجهزة تنفيذ القانون ووسائل الأعلام والمؤسسات التربوية بل والمؤسسات الدينية تخضع جميعها للطبقة المسيطرة اقتصاديا أو بعبارة أخرى هى ملك لها توجهها كيفما تشاء ومن أجل تحقيق مصلحتها من

طريق نشر معاييرها وتقييمها ومقاومة أى معايير أو قيم تتعارض معها وعن طريق ردع كل من يحاول التمرد على الأوضاع القائمة في هذا المجتمع ، كما أنها تاجأ الى استخدام العنف والقوة الفيزيقية لاعادة الخارجين على ارادتها الى الانصياع لهذه الارادة . ويرتبط بهذه الفكرة العامة والمجردة من المجتمع التي يقدمها علماء الاجتماع التقليديين عند حديثهم عن الضبط الاجتماعى فكرة اخرى لا تقل عنها أهمية في فهمنا لطبيعة الأهداف التي يرمى اليها علماء الاجتماع وهي فكرة الاجماع أو الاتفاق العام consensus والتي يصورون لنا بمقتضاها أن هناك شبه اجماع أو اتفاق بين أفراد المجتمع جميعا أو غالبيتهم على معايير ومصالح عامة . هذه الفكرة ينفيها أيضا الواقع الاجتماعى للمجتمعات الطبقيّة . فالحقيقة أنه لا يوجد مثل هذا الاجماع على الاطلاق فلكل من الطبقات التي يتكون منها المجتمع الطبقي مصالحها وأهدافها المتعارضة مع مصالح وأهداف الطبقات المعادية لها وتحول الطبقة المسيطرة دائما أن تنشر بين الطبقات المستغلة أو هام الهدف المشترك أو المصالح الواحدة بثتى الأساليب وذلك كأسلوب من أساليب الضبط الاجتماعى ، وفي كثير من الأحيان تنتج هذه الطبقات المسيطرة بما لها من سيطرة ونفوذ وبما تملك من أساليب متطورة في التأثير على وعى الجماهير وجعلها تقنع بهذه الأوهام التي تروج لها . ولكن مع نمو وعى هذه الطبقات المستغلة بمصالحها الحقيقية ومع قيام تنظيمات قوية لها يتضح لأفرادها زيف هذه الادعاءات وتبدأ في مقاومة الضبط الاجتماعى الواقع عليها من الطبقات المستغلة بل وتبدأ هي نفسها في ممارسة ضبط اجتماعى على هذه الطبقات . وامامنا الكثير من الأدلة على حقيقة هذا الوضع كما تتضح من التنظيمات والنقابات العمالية في المجتمعات الرأسمالية التي تمارس صراعا عنيفا مع اصحاب رؤوس الأموال وتنجح في حالات كثيرة في فرض ارادتها عليهم ، وكذلك ما نراه من قوة متزايدة للاحزاب العمالية والاشتراكية في هذه البلدان الرأسمالية .

تاتى الآن الى الخاصية الثانية في هذه التعريفات والمتعلقة بتأكيدهما على فكرة النظام وانتساءل أيضا ترى أى نظام يقصدون ؟ أليس هو النظام القائم أو السائد ؟ وبماذا نسمى الحركات الثورية التي تحدث من أن لآخر

في هذه المجتمعات بل حتى تلك الحركات الثورية التي نجحت في غيرها من المجتمعات حسب رأيهم تعتبر هذه الحركات تمردا على معايير المجتمع السائدة ويصبح من واجب المجتمع إعادة هؤلاء المتمردين الى الانصياع للمعايير السائدة كما رأينا في تعريف بيتر برجر للضبط الاجتماعي .

ان موضوع الضبط الاجتماعي هو أحد أهم الموضوعات في علم الاجتماع الغربي بل أننا نستطيع القول بأن هذا الموضوع هو المحور الرئيسي الذي يدور حوله علم الاجتماع منذ نشأته ونستطيع أيضا أن نقرر أن علم الاجتماع بأسره يعتبر وسيلة للضبط الاجتماعي أكثر من كونه علما موضوعيا له كيانه المستقل بمعنى أن هدف علم الاجتماع الغربي ليس هو تقديم معرفة واقعية وموضوعية بالمجتمع ولكنه يهدف في الحقيقة الى استمالة أفراد المجتمع لتبني معايير وقيم وأساليب سلوكية معينة والانصياع لها وفقا لخطة مرسومة وواعية وتحت ستار العلم .

وسوف يتضح لنا من مناقشتنا لآراء علماء الاجتماع حول مختلف اساليب الضبط الاجتماعي بصفة عامة والقانون بصفة خاصة مدى صدق هذا الرأي الذي ذكرناه بالنسبة لموضوع الضبط الاجتماعي .

لقد نقدنا آراء علماء الاجتماع الغربيين في موضوع الضبط الاجتماعي وتعريفهم له ويحق للقارئ أن يتساءل الآن : وماذا بعد ذلك ؟ لقد هدمنا الأساس الذي تركز عليه هذه التعريفات ، فهل نتوقف عند ذلك أم أنه يلزمنا تقديم تعريف بديل للضبط الاجتماعي يتلافى أوجه النقد التي وجهت لهذه التعريفات المختلفة ؟ أم أنه يجب أن نتخلى تماما عن هذا المفهوم بأسره ونستبدله بمفهوم آخر .

الواقع أنني لا أرى ضرورة ما للاستغناء عن هذا المفهوم كلية أو استبداله بمفهوم آخر لسبب بسيط هو أنني ضد استمرار علماء الاجتماع في نحت مفهومات جديدة وابتداع مسميات مختلفة لنفس الشيء ، ذلك أن هذه العملية تؤدي بنا في النهاية الى الاهتمام بالمفهومات أكثر من اهتمامنا بالموضوعات الملحة التي يجب أن تركز على دراستها أو تؤدي بنا الى ما أسماه عالم

الاجتماع الأمريكى رايت ميلز العبودية للمفهومات Concept Fetishism ولكنى أفضل أن نصح تعريف المفهومات الموجودة لدينا فعلا على أسس علمية سليمة . هذا بالإضافة الى أن ابتداع مفهومات بديلة لنفس الشئ، سوف يزيد من صعوبة الاتصال الفكرى بين المتخصصين في هذا العام . وبناء على ما سبق ذكره من نقد لتعريفات مفهوم الضبط الاجتماعى فانذنى أضع التعريف الآتى :

« الضبط الاجتماعى لفظ يشير أساسا الى كل تلك الأساليب التى تلجأ اليها الجماعة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا من أجل فرض قيمها ومعاييرها والأساليب السلوكية الملائمة لها على الجماعات الأخرى فى المجتمع وتضمن بها عدم المساس بمصالحها والحفاظة عليها سواء عن طريق القهر والقمع المباشرين أو عن طريق الاستمالة والاقناع بأن مصلحتها تتفق ومصالح الجميع فى المجتمع . ومع تغير الجماعة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا تتغير أهداف الضبط الاجتماعى والأهمية النفسية لكل من أساليبه ، »

ولكننا يجب أن نقرر هنا أن ما نشير اليه هو جوهر عملية الضبط الاجتماعى مدركين ان هناك بعض الجوانب الفرعية الأخرى التى تتصف بصفة العمومية أو الثبات النسبى بغض النظر عن نوعية الطبقة المسيطرة ولكنها فى رأينا جوانب ثانوية ونعنى بهذه الجوانب تلك الخبرات المتوارثة عبر الأجيال والتى يبقى عليها أفراد المجتمع مهما حدث من تغيير فى الأوضاع الطبقتية فيه مثال ذلك بعض القيم الأخلاقية العامة والتى لا تتعارض بشكل مباشر مع مصلحة طبقة أو أخرى أو التى ترتبط ارتباطا وثيقا بأوضاع الطبقات الكادحة مهما كانت طبيعتها ، فمد يد العون مثلا للزملاء فى العمل أو للجيران فى وقت الشدة قيمة عرفتتها الطبقات الكادحة سواء فى عصر العبيد أو الاقطاع أو الرأسمالية وهى تبقى عليها دائما وتمارس أساليب الضبط الاجتماعى المختلفة من أجل الحفاظ عليها . كما يجب أن نشير أيضا الى أن كل طبقة اجتماعية تمارس على أفرادها ضبطا اجتماعيا يختلف عن الضبط الذى تمارسه غيرها من الطبقات على أعضائها . والنشال الواضح على ذلك

هو الفرق بين موقف كل من الطبقة الدنيا او العاملة والطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية الكبيرة في مصر من السلوك الجنسي فالطبقة الوسطى كما هو معروف أكثر محافظة فيما يتعلق بهذا الموضوع من الطبقتين الاخرين وتمارس اساليب ضبط اجتماعى مختلفة من أجل تحقيق انصياع أفرادها للمعايير التى تتبناها وهى معايير تختلف عن معايير الطبقتين الاخرتين . فالتفوه بالفاظ جنسية صريحة شئ مقبول بالنسبة للطبقات الدنيا وهذه الالفاظ شائعة فى الأغنى المنتشرة بينها أما فى الطبقة الوسطى فان التفوه بمثل هذه الالفاظ يقابل بالاستهجان وبالاستجابات العنيفة أحيانا ، أما الطبقة البرجوازية الكبيرة فانها تستخدم لغة خاصة بها للتعبير عن هذه الموضوعات الجنسية كما انها تكون أكثر تسامحا وتقبلا لأشكال معينة من العلاقات بين الجنسين . ولا يمكننا أن نفصل هنا بين الواقع المادى الذى تعيشه كل من هذه الطبقات وبين كل ما لديها من معايير من جهة وبين الاساليب التى تتبعها فى ممارستها لعملية الضبط الاجتماعى من جهة أخرى ، فالطبقات الدنيا مثلا تتعامل بشكل مباشر مع موضوعات الطبيعة اللازمة للانتاج ولا وقت لديها للتظاهر وعلاقتها الاجتماعية تتسم بالوضوح والصرحة وفى نهاية الامر فانه ليس لديها ما تود أن تخفيه . أما الطبقتين الوسطى والعليا فان أفرادهما لا يدخلون بشكل مباشر فى عملية الانتاج كما أن العلاقات الاجتماعية بين أفرادها ليست علامات تعاونية بل تتسم فى معظم الأحيان بالتنافس وحتى بالصراع ولذلك فانه لا بد من التظاهر والتعامل على أسس غير مباشرة وعلى هذا فان تميم الطبقة العاملة تختلف عن تميم الطبقة البرجوازية . ولكن لا يجب أن ننسى ان الطبقة المسيطرة اقتصاديا تسعى دائما وتنجح فى كثير من الأحيان فى فرض قيمها على الطبقات الخاضعة لها .

كذلك يجب أن نشير الى ان ما يطرأ على المجتمع من تغير فى تركيبه الطبقي لا يتبعه بالضرورة وفورا تغيرا فى القيم واساليب الضبط الاجتماعى ذلك أن هذه القيم تظل ذات فعالية لفترة من الوقت بعد التغيرات البنائية فى المجتمع .

### أساليب ووسائل الضبط الاجتماعي :

سبق أن تحدثنا عن أغراض الضبط الاجتماعي وبقي أن نبين كيف يتم تحقيق هذه الأغراض . يستخدم لذلك أساليب Means مختلفة كالتربية والعنف والقيل والقال والسخرية والازدراء والاثابة والدعاية والقانون والرأى العام والعرف . . . الخ .

ولكن هذه الوسائل يتم استخدامها من خلال وسائط Agents معينة توجد في المجتمع . فالدعاية مثلا كوسيلة للضبط الاجتماعي تهدف الى اسنمالة الأفراد لاتباع قيم أو معايير معينة تتم من خلال وسائط مثل الاذاعة والصحف والسينما والتلفزيون . والقانون تتم صياغته وتطبيقه وتنفيذه من خلال وسائط معينة هي المجالس التشريعية والمحاكم والشرطة . والتربية كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي تتم من خلال وسائط هي المدرسة والمدرسين انفسهم ومن خلال الأسرة .

ويمكننا تعريف أسلوب الضبط الاجتماعي بأنه الأداة التي تستعمل بها مجموعة ما أعضاءاً أو غيرها من المجموعات أو تجبرهم على اتباع معاييرها وأساليبها السلوكية . أما وسيط الضبط الاجتماعي فانه لفظ يشير الى الجهة أو الهيئة أو الأفراد الذين يستخدمون هذه الأداة من أجل تحقيق هدف الضبط الاجتماعي .

### تصنيف أساليب الضبط الاجتماعي :

يمالغ بعض علماء الاجتماع أساليب الضبط الاجتماعي بصفة عامة دون اللجوء الى تصنيفها فمثلا حين يتحدث بوتومور في كتابه « تمهيد في علم الاجتماع » عن الضبط الاجتماعي يورد العرف والرأى العام والدين والأخلاق والقانون والتربية بوصفهم أنماطا من الضبط الاجتماعي أو أساليب للضبط الاجتماعي دون أن يضع تصنيفا مبدئيا لها ولو أنه يذكر عند حديثه عن العرف والرأى العام بأنهما يشتركان في أنهما لا يتميزان بقدر كبير من الصورية أو الرسمية ولا ينطويان على نفس الوضوح والتبلور الذي يتصف بهما كل من القانون والأخلاق والدين كما أنهما يشتركان في قدر من الغموض

فيما يتعلق بمخالفات قواعدهما وفيما يتعلق بالجزاءات التي تفرضها هذه القواعد (١) . ويوحى ذلك بأنه يصنف ضمنا أساليب الضبط الاجتماعي على أساس أبعاد ثلاثة : الرسمية والتطور ودرجة الغموض .

ويفضل آخرون تصنيف أساليب الضبط الاجتماعي على أسس أكثر وضوحا فمثلا يصنف روسك أساليب الضبط الاجتماعي الى أساليب نظمية Institutional مثل القانون والدين والزواج والتربية ، وأساليب غير نظمية non-institutional أو أدوات للضبط الاجتماعي مثل الايديولوجيات واللغة والأدب والفن . . الخ (٢) . ويمكننا أن نصنف أساليب الضبط الاجتماعي على أسس أو أبعاد متنوعة فنستطيع مثلا أن نصنفها الى أساليب مادية أو فيزيقية كالعقوبة البدنية أو السجن وأساليب معنوية كالدعاية والتربية والايديولوجيا . كما يمكننا تصنيفها على أساس أنها مباشرة مثل القانون أو غير مباشرة مثل الدعاية . وبالطبع يمكننا الجمع بين أكثر من أساس للتصنيف فالتانون مثلا يمكن أن نعتبره أسلوبا نظميا ومباشرا في آن واحد وهكذا .

ونحن نرى أن هناك خلطا كثيرا في الأبعاد التي يصنف علماء الاجتماع على أساسها أساليب الضبط الاجتماعي يرجع أساسا الى عدم وضوح تعريفاتهم لاساليب الضبط الى الخلط بين ثلاثة مفهومات أساسية هي : أسلوب الضبط والوسيط الذي يتم من خلاله استخدام الضبط والنظم التي تحدد كلا من أهداف الضبط وأساليبه ووسائطه . وقد سبق أن فرقنا بين مفهومي « أسلوب الضبط ووسيط الضبط » وبقى أن نعرف النظام institution الذي يحدد أهداف الضبط وأساليبه ووسائطه .

نعنى بالنظام « مجموعة مترابطة من القواعد والمعايير التي تنظم النشاط الانساني والعلاقات الاجتماعية في المجالات الأساسية من الحياة الاجتماعية » والنظم الأساسية في المجتمع هي النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام

J. Roucek. opt. cit. p. 8-9.

(١)

(٢) بوتوموز . تمهيد في علم الاجتماع . ترجمة محمد الجوهري وآخرين . دار المعارف

القاهرة . ١٩٧٢ .

الدينى والنظام التربوى والنظام الأسرى أو الزواجى • ولكل من هذه النظم روابط associations تتجسد فيها • فالأسرة رابطة اجتماعية أو مجموعة من الأفراد الحقيقيين يحكم العلاقات بينهم النظام الأسرى أو الزواجى ، والحكومة رابطة أو مجموعة من الأفراد يحكم العلانة بينهم وبين من يحكمونهم النظام السياسى • والمدرسة أو الكلية مجموعة من افراد يحكم نشاطاتهم وعلاقاتهم النظام التربوى •• وهكذا • ونحن ندرك بالطبع أنه لا يوجد انفصال بين النظم المختلفة بل أنها تمثل وحدة مترابطة داخل المجتمع الواحد ، وبينما يرى علماء الاجتماع الغربيون أن كل تغيير يطرأ على أحدها يؤثر على بقية النظم ، ويرى علماء الاجتماع الماركسيون أن النظام الاقتصادى هو الأساس وهو الذى يحدد طبيعة النظم الأخرى مع تسليمهم بالعلاقات المتبادلة بين النظم المختلفة •

ويجب أن نشير هنا الى أنه لا يمكن دراسة أساليب الضبط الاجتماعى منفصلة عن وسائط الضبط ولا منفصلة عن النظم الاجتماعية التى تحدد أهداف وأساليب هذا الضبط • كذلك يجب أن نقرر أن كل وسائط الضبط الاجتماعى يمكن أن تستخدم مختلف أساليب الضبط • فالحكومة مثلا ( كوسيط للضبط الاجتماعى ) تستخدم الأساليب المختلفة للضبط الاجتماعى مثل استعمال القوة أو استخدام الدين أو الدعاية أو الايديولوجيا من أجل تحقيق الأهداف التى يحددها النظام السياسى • والأسرة أيضا باعتبارها وسيطا للضبط الاجتماعى تستخدم نفس الأساليب من استعمال القوة ( ضرب الأطفال أو حرمانهم ) والدين لتحقيق الأهداف التى يحددها النظام الأسرى • والمدرسة كوسيط للضبط الاجتماعى تستخدم نفس الأساليب بدرجات متفاوتة لتحقيق الأهداف التى يحددها النظام التربوى •

وأفضل أن أعالج موضوع الضبط الاجتماعى هنا من خلال عرضنا أولا لأهم النظم الاجتماعية وما تحده من أهداف للضبط الاجتماعى ونشير الى الوسائط ( أو الروابط والمؤسسات ) التى يتم من خلالها الضبط الاجتماعى وهذا ما سنتناوله فى الفصل الرابع ثم نناقش مختلف الأساليب التى تستخدمها مختلف هذه الوسائط فى تحقيق الضبط الاجتماعى • وهذا ما سنتناوله الفصل الخامس من هذا الكتاب •